SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

ياسمين الذكرى

الثامن عشر من آذار يوم وطني سوري للشهداء والمفقودين

مقترح لإحياء الذكرى الوطنية ضمن إطار العدالة الانتقالية

في سوريا

www.snhr.org

R260301

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولًا: ملخص تنفيذي 1

ثانيًا: خلفية: حجم الخسائر في سوريا 2

ثالثًا: إحياء الذكرى ركيزةً من ركائز العدالة الانتقالية 3

رابعًا: الياسمين: رمز الذكرى الأصيل في سوريا 4

خامسًا: التحديات والاعتبارات 6

سادسًا: التوصيات 7

أولًا: ملخص تنفيذي

لقد خلّف الصراع السوري الممتد لأكثر من أربعة عشر عامًا معاناة إنسانية هائلة تستدعي إنشاء إطار وطني ومؤسسي لإحياء الذكرى يوازي حجم الخسائر. فمع مقتل **231 ألف مدني**، واختفاء أكثر من **177 ألفًا قسرًا**، ونزوح ما يقرب من **13.8 مليون شخص**، تُعدّ خسائر سوريا من بين أكثر فصول الفظائع الجماعية توثيقًا في القرن الحادي والعشرين.

يقترح هذا التقرير اعتماد زهرة الياسمين رمزًا وطنيًا للذكرى في سوريا، وتخصيص يوم 18 آذار/ مارس، ذكرى استشهاد أول شهداء الثورة السورية في درعا عام 2011، يومًا وطنيًا للشهداء والمفقودين. يستند هذا المقترح إلى تجارب دولية في إحياء ذكرى ضحايا النزاعات، ولا سيما يوم الذكرى في المملكة المتحدة وتقاليد زهرة الخشخاش، مع الحرص على ترسيخ الرمز والطقوس المقترحة في الهوية الثقافية السورية وممارسات إحياء الذكرى الشعبية. ويُعدّ الياسمين، الذي شكّل ملامح دمشق الحسية والأدبية لقرون، رمزًا أصيلًا من حيث الدلالة الثقافية، عميق الأثر العاطفي، ومرتبطًا بصورة طبيعية بحركات إحياء الذكرى القائمة.

يضع التقرير هذا المقترح في سياق مسار العدالة الانتقالية الناشئة في سوريا، ويجادل التقرير بأنَّ إحياء الذكرى ليس بعدًا ثانويًا في العدالة الانتقالية، بل أداة معترف بها للتعويض الرمزي في القانون الدولي، تؤدي وظائف مترابطة تشمل المصالحة، والاعتراف، والتثقيف المدني.

تتمحور الطقوس المقترحة حول توزيع الياسمين الأبيض على عائلات الشهداء والمفقودين في 18 آذار/ مارس، مصحوبًا بدقيقة صمت وطنية. تهدف هذه اللفتة لتسليط الضوء على من فقدوا أحبتهم، بدلًا من أن ينصبَّ التركيز على الفرد الذي يحمل الرمز أو يرتديه، بما يحوّل إحياء الذكرى من ممارسة شخصية إلى فعل تضامن جماعي. ويحدد التقرير تحديات رئيسة، من بينها خطر الذاكرة الانتقائية، وترتيب إحياء الذكرى في علاقته بعمليات البحث عن الحقيقة، وضرورة حوار وطني شامل. كما ويقدم توصيات موجّهة إلى الحكومة الانتقالية السورية، ولجنتي العدالة الانتقالية والمفقودين، والشركاء الدوليين.

المنهجية

تستند الأسس الواقعية والإحصائية لهذا التقرير إلى توثيق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان المنهجي لانتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاع السوري على مدى أربعة عشر عامًا. وقد حظيت منهجية التوثيق المعتمدة باعتراف لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، واليونيسف، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وغيرها من الهيئات الدولية. كما يستند التحليل المقارن إلى الأدبيات الراسخة والممارسات المؤسسية في مجال إحياء الذكرى في سياقات ما بعد النزاع، والتجارب الموثقة للجان الحقيقة والأطر الوطنية لإحياء الذكرى في عدد من الدول الخارجة من النزاعات.

ثانيًا: خلفية: حجم الخسائر في سوريا

الضحايا الموثقون: الشهداء، ضحايا التعذيب، والمختفون قسرًا

أسفر النزاع السوري عن خسائر فادحة تضعه ضمن أكثر فصول العنف المنظم الذي مارسته الدولة تدميرًا في التاريخ الحديث. وقد وثقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان **مقتل 231 ألف مدني** خلال الصراع، منهم نحو **202 ألف** قُتلوا على يد قوات نظام الأسد السابق. من ضمنهم قرابة **46 ألف** شخص قتلوا تحت التعذيب، ويُصنّف ما لا يقل عن **177,057** شخصًا في عداد المختفين قسرًا، وتُعزى نحو **90 %** من الحالات الموثقة إلى أجهزة الأمن التابعة للنظام السابق. وقد نزح نحو **13.8 مليون** سوري داخل البلاد وخارجها، بما يشكّل إحدى أكبر أزمات النزوح القسري في العالم.

إنَّ كل رقم يحيل إلى اسم، وعائلة، وحيّ أو قرية، ومجتمع مزّقته الخسارة؛ ويحمل مئات الآلاف من الأمهات والآباء والأشقاء والأطفال السوريين حزنًا لم يُعترف به علنًا، ولم يُعالج ضمن إطار مؤسسي سابقًا. ولم يكن هدف منظومة الاختفاء القسري التي استخدمها النظام مجرد القضاء على الأفراد، بل محوهم من الوعي العام وحرمان العائلات حتى من اليقين بشأن مصير أحبائها. والنتيجة مجتمعٌ جُرّد فيه الحزن من حقه في الظهور، وفُرض عليه الصمت من قِبل الدولة ذاتها التي تسببت به.

العائلات والحاجة إلى إطار وطني لإحياء الذكرى

أتاح سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 مساحةً للتعبير العلني عن الحزن الذي كُبت لعقود، وكشفت فعاليات إحياء الذكرى العفوية التي أعقبت ذلك عن عمق الحاجة إلى إحياء ذكرى منظم ومستدام. ولأول مرة، أحيت عائلات في دمشق علنًا اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري في 30 آب/ أغسطس 2025. وفي الرقة، نظمت منصة عائلات المفقودين معرضًا بعنوان "**وجوه خالدة**"، حيث حملت العائلات صور أقاربها المختفين، بينما كتب الزوار رسائل إلى المفقودين وُصفت بأنّها كلمات مشبعة بالشوق والأمل، تصل رمزيًا بين الحاضر ومن غابوا.

ولم تكن هذه الفعاليات نتاج تدبير رسمي، بل انبثقت بصورة عفوية من المجتمعات الأشد تضررًا من الفقد، وتستمد قوتها العاطفية والمعنوية من هذه العفوية ذاتها. وهي تبرهن على أنَّ الحاجة إلى إحياء الذكرى ضرورة حيوية لآلاف العائلات. غير أنَّ هذه الفعاليات تبرز، في الوقت نفسه، محدودية العمل العفوي وحده. فبدون إطار وطني مؤسسي، تبقى ممارسة إحياء الذكرى متقطعة، ومجزأة جغرافيًا، ومعرّضة لضغوط التحولات السياسية وتنافس السرديات. لذلك، يغدو اعتماد إطار وطني مُهيكل ضرورةً لضمان ألا يظل الاعتراف بالفقد رهين مبادرات محلية متفرقة، بل أن يُدمج في البنية الدائمة للدولة بوصفه التزامًا عامًا تجاه الضحايا وذويهم.

ثالثًا: إحياء الذكرى ركيزةً من ركائز العدالة الانتقالية

المعايير الدولية والسوابق المقارنة

يحتلّ إحياء الذكرى موقعًا محددًا ومتزايد الأهمية ضمن إطار العدالة الانتقالية الدولية؛ فهو أداة معترف بها للتعويض الرمزي، تؤدي وظائف متميزة في إعادة الإعمار بعد النزاعات. وتكرّس مجموعة المبادئ المحدّثة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال مكافحة الإفلات من العقاب، المعروفة بمبادئ جوينيت/أورينتليشر، الحق في المعرفة بوصفه عنصرًا تأسيسيًا في عدالة ما بعد النزاعات. ولا يقتصر هذا الحق على تمكين الضحايا وأسرهم من معرفة الحقيقة، بل يمتد إلى حق المجتمع، باعتباره جماعة سياسية وأخلاقية، في معرفة تاريخه. ويضفي إحياء الذكرى طابعًا مؤسسيًا على هذا الحق الجمعي عبر إنشاء هياكل دائمة للاعتراف العام، تحفظ الذاكرة من التآكل والتسييس وتُخرجها من نطاق المبادرات المتقطعة. وبالمثل، تحدّد المبادئ الأساسية والتوجيهات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف والتعويض تدابير تحقيق الرضا، بما في ذلك النصب التذكارية العامة، وإحياء الذكرى، وتكريم الضحايا، باعتبارها مكوّنات أصيلة من منظومة التعويض المستحقة لضحايا الانتهاكات الجسيمة.

وثّقت شبكة مواقع الضمير (الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عضو فيها) أنَّ إحياء الذكرى، حين يُصمَّم بوصفه ممارسة مجتمعية تتجاوز القداسة المجردة أو الإيماءة الرمزية، يمكن أن يؤدي ثلاث وظائف حيوية في مجتمعات ما بعد النزاع: المصالحة، عبر جمع الجماعات المتنازعة على مساعٍ تذكارية مشتركة؛ والاعتراف، عبر إتاحة مساحة يُعترف فيها بالضحايا رسميًا من الدولة والمجتمع؛ والتثقيف المدني، عبر ضمان فهم الأجيال اللاحقة لأسباب النزاع ونتائجه. وقد أوصت لجان الحقيقة في جنوب أفريقيا وغانا وبيرو بإقامة النصب التذكارية ضمن أطر التعويضات. وفي جنوب أفريقيا، حدّدت لجنة الحقيقة والمصالحة التعويضات الرمزية بوصفها تدابير تيسّر العملية الجماعية لتذكّر آلام الماضي وانتصاراته وإحياء ذكراه، بما يشمل استخراج الجثث، وشواهد القبور، والنصب التذكارية، والآثار، وإعادة تسمية الأماكن العامة.

وتُظهر التجارب المقارنة القوة المؤسسية لإحياء الذكرى الوطني المنظم. ويقدّم تقليد يوم الذكرى في المملكة المتحدة، الذي نشأ عقب الحرب العالمية الأولى، نموذجًا بالغ الدلالة، لا بسبب رمز الخشخاش وحده، بل بسبب البنية المؤسسية والطقسية التي أحاطت به. فقد أصبح الخشخاش الأحمر رمزًا للذكرى بعد الحرب، مستلهمًا من حقول فلاندرز حيث ازدهر وسط الدمار، وخلّدته قصيدة المقدم جون مكراي في حقول فلاندرز. غير أنَّ ما حوّل الخشخاش من زهرة ساحة معركة إلى رمز وطني راسخ هو الطقوس المصاحبة له: ففي الساعة الحادية عشرة من اليوم الحادي عشر من الشهر الحادي عشر تتوقف الأنشطة المعتادة لدقيقة صمت وطنية. وقد اقترح هذا الطقس كل من إدوارد جورج هوني والسير بيرسي فيتزباتريك على الملك جورج الخامس، ثم أُرسيت ممارسته عبر توجيه ملكي يدعو إلى تعليق تام للأنشطة المعتادة كي يتسنى للجميع، في صمت تام، تكريم الضحايا عبر إحياء ذكراهم. ولا يزال هذا الطقس قائمًا بعد أكثر من قرن، مدعومًا لا بإلزام تشريعي مباشر، بل بسلطة أخلاقية قوامها الاعتراف الجماعي. كما تكشف البنية التحتية المؤسسية التي دعمت هذا التقليد، بما في ذلك إنتاج زهور الخشخاش من قبل محاربين قدامى من ذوي الإعاقة عبر الفيلق البريطاني منذ عام 1922، كيف يمكن لإحياء الذكرى أن يولّد مشاركة اجتماعية واقتصادية مستمرة إلى جانب وظيفته التذكارية.

وتقدّم سياقات وطنية أخرى أبعادًا إضافية. ففي الأرجنتين، يُحتفل باليوم الوطني للذكرى من أجل الحقيقة والعدالة في الرابع والعشرين من آذار/ مارس إحياءً لذكرى الانقلاب العسكري، بوصفه التزامًا وطنيًا دائمًا بمبادئ الحقيقة والعدالة لضحايا إرهاب الدولة. وفي رواندا، تُحيى ذكرى كويبوكا سنويًا من السابع من نيسان/ أبريل حتى الرابع من تموز/ يوليو ضمن فترة حداد وطني، وتشكّل إطارًا شاملًا يضم مراسم رسمية وبرامج تعليمية وفعاليات مجتمعية. وتجسّد هذه التجارب مبدأً مشتركًا مفاده أنَّ إحياء الذكرى الوطني المنظم، المرتبط بتاريخ محدد والمعبر عنه بطقوس ثابتة، يؤدي وظائف لا يستطيع إحياء الذكرى العفوي أو المرتجل أن يؤديها بالقدر ذاته من الاستدامة والاتساع والقدرة على ترسيخ المعنى العام.

ويؤكد إطار العدالة الانتقالية الخاص بالشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أهمية المبادرات التذكارية بوصفها مدخلًا لتحقيق التعويض الأخلاقي. وتشمل هذه الرؤية إنشاء نصب تذكارية ومتاحف ومراكز توثيق وطنية تعرض شهادات الضحايا وصورًا توثق الانتفاضة، إلى جانب أرشيفات رقمية متاحة للجمهور. كما تمتد إلى بعد تعليمي يتمثل في إدماج تاريخ الثورة السورية في المناهج الدراسية، وتطوير برامج تعليمية في حقوق الإنسان تستند إلى دروس الثورة. ويقوم هذا النهج على مبدأ جامع مفاده أنَّ إحياء الذكرى من دون عدالة يفقد مضمونه، وأنَّ العدالة من دون إحياء الذكرى تبقى ناقصة. فالتعويض المادي، بما يشمل المساعدة المالية المباشرة، واستعادة الممتلكات، وخدمات الرعاية الصحية والتعليم، يعالج أوجه المعاناة المباشرة. أما التعويض الأخلاقي، بما يشمل الاعتراف العلني، والاعتذارات الرسمية، والفعاليات التذكارية، فيعالج الجرح الأعمق المتمثل في طمس الهوية من الذاكرة العامة. وكلا المسارين ضروري، ولا يغني أحدهما عن الآخر.

رابعًا: الياسمين: رمز الذكرى الأصيل في سوريا

الجذور الثقافية والدلالة الاجتماعية

إنَّ فاعلية الرمز الوطني في حمل ثقل أخلاقي عبر الأجيال تتوقف على عمق جذوره في ثقافة المجتمع وذاكرته الجمعية. ووفقًا لهذا المعيار، تتمتع زهرة الياسمين بأصالة ودلالة كبيرة، ولطالما عُرفت دمشق باسم مدينة الياسمين، وتتدلّى أزهار الياسمين الأبيض على جدران الأفنية، وتمتد على الشرفات، وتملأ أزقة المدينة القديمة بعطرها. وتتداخل هذه الزهرة في نسيج الحياة الاجتماعية السورية: تُنسج في باقات صغيرة، وتُزرع في البيوت رمزًا للكرم والضيافة، وترافق طقوس الحياة اليومية بما تحمله من معاني البساطة والتواضع. كما تجسدت هذه الصلة في التعبير الشعري الذي يرى في الياسمين أبجديةً للمدينة وذاكرتها. وبذلك، يكون الياسمين في السياق السوري، علامة حسية على الانتماء، ووسيطًا طبيعيًا لاستحضار الذاكرة دون حاجة إلى شرح.

إنَّ اعتماد الياسمين رمزًا وطنيًا للذكرى يرسّخ فعل إحياء الذكرى في المكان السوري، وفي الأدب والذاكرة الجمعية، وفي التجربة الحسية التي شكّلت دمشق وسائر المدن السورية عبر قرون. وتُعدّ الأصالة الثقافية شرط أساسي لفاعليته. فالرمز الذي يحتاج إلى تفسير يفقد جزءًا من قوته. أمَّا الرمز المعروف والمحسوس والمتجذر في حياة الناس، فيباشر عمله التذكاري من موقع قوة عاطفية ومعنوية.

18 آذار/مارس: الأهمية التاريخية ومسار الاعتراف المؤسسي

في الثامن عشر من آذار/ مارس 2011، انتقلت الثورة السورية من طور الاحتجاج إلى طور التضحية. ففي ذلك اليوم، وبعد صلاة الجمعة في جامع العمري في درعا، خرج آلاف السوريين إلى الشوارع مطالبين بالإفراج عن طلاب المدارس الذين اعتقلتهم قوات الأمن التابعة للنظام وعذبتهم بسبب كتابتهم شعارات مناهضة له، وبإنهاء الفساد وتوسيع الحريات السياسية. وكان رد النظام فوريًا ودمويًا: استُخدمت خراطيم المياه أولًا، ثم الذخيرة الحية. وقُتل حسام عياش ومحمود الجوابرة، ليصبحا من أوائل شهداء الانتفاضة السورية، كما سقط أيهم الحريري، وتوفي عدنان أكراد في اليوم التالي متأثرًا بجراحه.

حوّلت الدماء التي أُريقت في درعا ذلك اليوم احتجاجًا محليًا إلى ثورة وطنية امتدت في أرجاء البلاد، وأطلقت مسارًا قاد إلى واحد من أكثر الصراعات تدميرًا في القرن، وانتهى في نهاية المطاف بسقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024. وقد اكتسب هذا التاريخ أهمية أخلاقية راسخة بوصفه اللحظة التي قُدّمت فيها الأرواح الأولى دفاعًا عن الحرية والكرامة، وهو ما تجلّى في الوعي العام السوري. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2025، صدر المرسوم الرئاسي رقم 188 مُقرًا تخصيص 18 آذار/ مارس ذكرى للثورة السورية، بديلًا عن عطلة 8 آذار/ مارس التي كانت معتمدة في عهد حزب البعث.

الطقوس المقترحة: الهيكل والعناصر

يهدف الإطار التذكاري المقترح من قبل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى الجمع بين الجدية المؤسسية والبعد الإنساني، عبر الاستفادة من الدروس البنيوية المستقاة من تجارب دولية، ثم إعادة صوغها في قالب سوري أصيل. وتتمثل عناصره الأساسية في دقيقة صمت وطنية تُقام الساعة الثانية عشر ظهرًا في جميع المدن السورية، وفي توزيع الياسمين الأبيض على عائلات الشهداء والمفقودين في يوم 18 آذار/ مارس.

ستعكس دقيقة الصمت الوطنية قوة الطقوس الجامعة التي تُحوّل التذكّر إلى ممارسة عامة متزامنة. وفي السياق السوري، يمكن الالتزام بهذا الصمت في المساجد والكنائس ومختلف دور العبادة على حد سواء، بما يعكس تعددية المجتمع السوري ويؤكد أنَّ خسائر النزاع تتجاوز الانقسامات الطائفية. وسيكون هذا الصمت اعترافًا أخلاقيًا جماعيًا بأنَّ الحريات التي تُبنى اليوم قد تحققت بثمن باهظ، وأنَّ هذا الثمن يجب ألا يُنسى.

ويعد توزيع الياسمين الأبيض على عائلات الشهداء والمفقودين العنصر المركزي في هذه الطقوس، حيث يقوم قادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والمسؤولون الحكوميون بتقديم الياسمين مباشرة إلى ذوي الضحايا. وتمثل هذه المبادرة اختلافًا مقصودًا عن نماذج تذكارية تقوم على ارتداء الرمز بوصفه تعبيرًا شخصيًا؛ إذ تُوجَّه البادرة هنا إلى الآخر، إلى من تكبد الفقد. إنَّ فعل العطاء، بدلًا من الارتداء، يحوّل الذكرى من ممارسة فردية إلى تضامن جماعي، وينقل رسالة واضحة إلى كل أم وأب وأخ وطفل ثكلى: إنَّ خسارتكم مرئية، وألمكم معترف به، والأمة تحمل معكم عبء الحزن وتلتزم بواجب العدالة.

كما يوضع الياسمين في مواقع النصب التذكارية، وعند المقابر الجماعية، وعلى بوابات مراكز الاحتجاز السابقة، بما يحوّل مواقع الرعب إلى مواقع للذكرى ويعيد إدراجها ضمن سردية أخلاقية قوامها الاعتراف والإنصاف. وفي المدارس، يحمل الأطفال الياسمين في مواكب ترافقها برامج تعليمية مناسبة لأعمارهم، بحيث يتعلمون مبكرًا أنَّ حرية الأمة دُفعت بأرواح، وأنَّ هذه الأرواح تُرتّب التزامًا دائمًا على الضمير الوطني. ويضمن هذا البعد التعليمي ألا يتحول الإحياء إلى استعراض مناسباتي، بل إلى ممارسة مُنتجة تنشئ مواطنين واعين بالمسؤوليات التي تفرضها الذاكرة.

ويُراد لهذا الطقس أن يكون تعبيرًا علنيًا عن الالتزامات المؤسسية التي تبلورت ضمن بنية العمارة الانتقالية السورية. فالمؤسسات المعنية بتقصي الحقيقة والمساءلة وتحديد مصائر المفقودين وحماية المقابر الجماعية تحتاج إلى لحظة تواصل إنساني مباشر تُجسّد الوعود في صورة ملموسة. ومن شأن مراسم الياسمين في 18 آذار/ مارس أن تجعل الخطاب المؤسسي محسوسًا: لحظة تُترجم فيها وعود البحث عن الحقيقة والمساءلة إلى فعل اعتراف وتضامن، حين توضع زهرة في يد من يستحقون الإنصاف قبل أي خطاب.

خامسًا: التحديات والاعتبارات

الشمولية وخطر الذاكرة الانتقائية

يُعد خطر الذاكرة الانتقائية أبرز تحدٍ يواجه أي إطار وطني لإحياء ذكرى ضحايا النزاع. فحين يُنظر إلى الذكرى بوصفها تكريمًا لضحايا طرف واحد أو جناة بعينهم، تتحول من التزام أخلاقي جامع إلى أداة سردية متنازعة، بما يقوض شرعيتها ويحد من قدرتها على الإسهام في المصالحة.

لا يمكن لرمز وطني للذكرى أن يؤدي وظيفته إذا صار حاملًا لانتقاء ضمني. لذلك ينبغي أن يكون المبدأ واضحًا: الياسمين يكرّم جميع ضحايا النزاع في سوريا، بصرف النظر عن هوية الجاني. إنَّ توزيع الياسمين على عائلات جميع الشهداء والمفقودين دون تمييز يضمن حياد الرمز أخلاقيًا، ويؤسس عمليًا لمعيار العدالة الشاملة في المجال العام، بما قد يدعم هذا المبدأ على نحو أكثر أثرًا من النصوص والتوجيهات وحدها.

التوقيت والتسلسل المؤسسي

يتصل التحدي الثاني بعلاقة إحياء الذكرى بمراحل العدالة الانتقالية وتتابعها. فإحياء الذكرى قبل الأوان، وقبل التوصل إلى الحقيقة، وقبل تحديد هوية المختفين، وقبل حماية المقابر الجماعية والتحقيق فيها وتوثيقها توثيقًا كافيًا، قد يُنتج أثرًا عكسيًا. إذ قد تنظر عائلات الضحايا إلى الطقس التذكاري لا بوصفه اعترافًا، بل بوصفه إغلاقًا رمزيًا مفروضًا من أعلى، يوحي بأنَّ الدولة أدت واجبها بينما جوهر الواجب لم يبدأ بعد.

لذلك ينبغي تصميم الإطار التذكاري بوصفه ممارسة متطورة لا ممارسة جامدة. ففي مراحله الأولى، يجب أن يقر إحياء 18 آذار/ مارس صراحة بعدم اكتمال عملية البحث عن الحقيقة وباستمرار الالتزام بتحديد الهوية والتحقيق في الفظائع الجماعية. ومع تقدم عمل المؤسسات المعنية، وتحديد المصائر، ينبغي أن يتعمق الإطار التذكاري تبعًا لذلك، بحيث ينمو إحياء الذكرى جنبًا إلى جنب مع العدالة ويعززها، دون أن يتحول إلى بديل عنها أو إلى إعلان مبكر عن خاتمة لم تتحقق بعد.

العملية التشاركية والحوار الوطني

تتوقف شرعية أي رمز وطني، في جوهرها، على آلية اعتماده بقدر ما تتوقف على محتواه الرمزي. وينبغي أن يعكس رمز الذكرى الوطني التنوع المجتمعي، وأن ينبثق من حوار وطني.

إنَّ الجذور العميقة للياسمين في الثقافة السورية، مقرونةً باستخدامه القائم ضمن ممارسات تذكارية شعبية، توفر أساسًا قويًا لانتشاره وقبوله. غير أنَّ تحويل هذا الأساس إلى شرعية وطنية مستقرة يتطلب عملية اعتماد تشاورية وشفافة، تراعي وجهات نظر المجتمعات في مختلف المناطق والخلفيات الدينية والاجتماعية. وفي نهاية المطاف، لن تُحسم شرعية الرمز بوقعه الثقافي وحده، مهما كان واسعًا، بل بشمولية العملية التي يتحول بموجبها إلى مؤسسة وطنية تمثل الجميع.

سادسًا: التوصيات

إلى الحكومة الانتقالية السورية

ينبغي للحكومة إعلان يوم 18 آذار/مارس يومًا وطنيًا للشهداء والمفقودين عبر تشريع مناسب، بما يعزز مكانته بوصفه ذكرى للثورة السورية ويمنحه مضمونًا تذكاريًا منظمًا يتركز على أسر الضحايا. كما نقترح اعتماد الياسمين رمزًا وطنيًا رسميًا للذكرى من خلال عملية تشاور وطنية شاملة تُشرك أسر الضحايا، ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات الدينية، وممثلي مختلف المكونات السورية. وينبغي كذلك إقرار دقيقة صمت وطنية في ساعة محددة (نقترح الساعة 12 ظهرًا) يوم 18 آذار/مارس، وتخصيص موارد لتطوير البنية التحتية التذكارية، بما يشمل مواقع تذكارية، ومتاحف، ومراكز توثيق، وأرشيفات رقمية.

إلى اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية واللجنة الوطنية للمفقودين

ينبغي على اللجنتين إدماج برامج إحياء الذكرى ضمن مهامهما المؤسسية، بما يضمن أن تقوم هذه البرامج على عمليات تقصي الحقيقة وتحديد الهوية ومحاسبة الجناة، وأن تكون متصلة بها اتصالًا وظيفيًا. ويجب على اللجنتين أيضًا التأكد من أنَّ نطاق إحياء الذكرى يعكس مبدأ العدالة الشاملة غير الانتقائية، ويكرم جميع الضحايا بغض النظر عن هوية الجاني.

إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

ينبغي للشركاء الدوليين تقديم دعم فني ومالي لتطوير البنية التحتية لإحياء ذكرى ضحايا سوريا، والاستفادة من الخبرات المقارنة المتراكمة في سياقات ما بعد النزاع. كما ينبغي أن تعترف أطر عمل الجهات المانحة وبرامج العدالة الانتقالية بإحياء الذكرى بوصفه عنصرًا من عناصر التعويض، وأن تُخصص الموارد وفقًا لذلك. ويُستحسن أن يتضمن التعاون الدولي مع مؤسسات العدالة الانتقالية السورية بندًا ثابتًا حول إحياء الذكرى، بما يضمن ألا تُهمَّش الأبعاد الرمزية للعدالة مقارنةً بالأبعاد القضائية والمؤسسية.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org